بوادر التقارب الإثيوبي الإريتري: دلالاته ودوافعه (الجزؤ الأول)

التقرير الأسبوعي

الرقم: 38

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: الإثنين 9 يوليو 2018

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

Website: www.alsomalaljadid.com / www.alsomal.so / www.alsomal.net Email:alsomalaljadid@gmail.com

مقدمــة:

تسير الأحداث في منطقة القرن الإفريقي بوتيرة متسارعة غير مسبوقة، إلى درجة أصبح التماشي معها ومتابعتها بالقراءة والتحليل، مهمة وفي غاية الصعوبة، نظراً لتزاحم الأحداث السياسية وتطورها بشكل دراماتيكي، لا سيما بعد إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي قبول تطبيق اتفاقية الجزائر، وإبداء الجانب الإريتري عن استعداده الكامل لتسوية النزاع مع جارة إثيوبيا، وتفاعله بشكل إيجابي مع المساعي الإثيوبية الجديدة، وهذا التطور الإيجابي قد بدى جلياً خلال الزيارة التي قام بها قبل أيام، وفد إريتري رفيع المستوى بقيادة وزير الخارجية،إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، والتباحث مع القيادة الإثيوبية حول سبل إنهاء واحدة من أهم قضايا المنطقة وأكثرها تعقيداً. وقد نتج من هذه التحركات وصول رئيس وزراء إثيوبي لأول مرة في التاريخ منذ عشرين عاما في زيارة إلى العاصمة الاريترية اسمرا يوم الأحد 8 يوليو 2018، وتوصل الجانبان إلى اتفاقية دبلوماسية واقتصادية تتمثل في تبادل السفارات واستخدم إثيوبيا ميناء اريتريا.

وهناك حالة تفاؤل وارتياح عام للتقارب الإثيوبي الإريتري المفاجئ، حيث يتوقع الكثيرون أن تساهم بوادر انقشاع الغيمة في تهدئة حدة التجاذبات بين البلدين والخروج من حالة اللا حرب واللا سلم التي تسود العلاقة الإثيوبية الإريترية منذ 1998م، مما ينعكس إيجاباً على عوامل الاستقرار في المنطقة، ويفتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي من خلال بناء شراكة سياسية واقتصادية حقيقية قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون المشترك.

- **العلاقات الإثيوبية . الإريترية.. محطات التعاون والتناحر:**

تميزت العلاقات الإثيوبية الإريترية في أغلب فترات تاريخها الحديث حالة من التغلب وعدم الاستقرار، وظلت تتأرجح بين الهدوء والتوتر، وذلك بفعل جملة من العوامل الخارجية منها

الإرث الاستعماري وما كان له من تأثيرات عميقة في تشكيل الأوضاع والحدود السياسية في منطقة القرن الإفريقي، كما أن منظومة التحالفات الاستراتيجية ومصالح القوى الدولية، ما زالت تشكل مصدراً رئيسياً لتحريك وتفجير النزاعات داخل كل دولة في المنطقة ومع جيرانها[1].

وتؤكد كل شواهد التاريخ أن استقرار الأوضاع في القرن الإفريقي لا يتوافق غالباً مع مخططات القوى الكبرى ومصالحها الاستراتيجية وذلك لاعتبارات جيوبولتيكية تتميز بهاهذه المنطقة، وهو ما يفسر بقاء أغلب دول المنطقة في حالة صراع دائم يتغذى بالتناقضات العرقية والقبلية والجهوية بالإضافة إلى ترسبات صراعات مزمنة بين الدول المتجاورة، يتم تحريكها عند الضرورة.

وعودة للعلاقات الإثيوبية . الإريترية، فقد عاشت شعوب هذه المنطقة.

وتصاعدت وتيرة النزاع بين إثيوبيا وإريتريا وبشكل غير مسبوق، بعد انفجار الثورة الإريترية ضد إعلان الإمبراطور هيلاسلاسى ضم الإقليم إلى إثيوبيا عام 1964م.

ومنذ ذلك الوقت، شهدت المنطقة حرباً ضروساً بين الحكومة الإثيوبية وجبهة التحرير الإريترية، أدت إلى وصول الأخيرة إلى مدينة أسمرة واستيلائها على مقاليد السلطة في إريتريا ووصول حليفتها الجبهة الشعبية لتحرير التقراي (TPLF) إلى السلطة في أديس أبابا.

ومع سقوط النظام الإثيوبي منغيستو هيلا مريام، بدأت العلاقات تشهد تطوراً إيجابياً ملحوظا، وقدكان للوضع الجديد في إثيوبيا بالغ الأثر ليس فقط في تحسن العلاقات، وإنما في نجاح استقلال إريتريا وانفصالها من إثيوبيا عام 1993م، وفعلاً جاء ذلك بالتراضي مع قيادات

---

[1] عبد الله الفاتح، النزاع الجيبوتي . الإريتري، بين التهدئة والتصعيد، مركز مقديشو للدراسات والبحوث، 2015م.

الجبهة الشعبية لتحرير التقراي، لكن هذا التطور الإيجابي لم يدم طويلاً، وما لبث أن تجدد النزاع مرة أخرى بين الجانبين وخوضهما حرباً ضروسا عام 1998م، استمرت حتى عام 2000م، وسقط جراءها نحو 90 ألف قتيل من الطرفين، وذلك على خلفية نزاع حول منطقة حدودية صغيرة، وهكذا عادت الأوضاع بين البلدين إلى دوامة العنف والتناحر.

ويجب الإشارة إلى أن تناقضات المصالح وتراكم الخلافات القديمة بين نظامي إثيوبيا وإريتريا، والارتجالية والتكتم الشديد اللذين ظلا دائماً يشكلان السمة المشترك لسياسات النظامين والتعامل مع أزماتهما المختلفة المنطقة، فضلاً عن اقتصار اتخاذ القرار فيهما بين فئة قليلة غيبت المرجعيات الشعبية والمؤسسية، كل تلك العوامل أسهمت في انفجار النزاع بين البلدين وبهذا الشكل الذي تجاوز حدود الدولتين ليغطي معظم دول المنطقة.

وتعتبر هذه الحرب بأنها أشرس حرب عرفتها منطقة القرن الإفريقي منذ عقود، وبالرغم من أنها انتهت بهزيمة إريتريا، وقد وضعت أوزارها بتوقع رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل مليس زيناوي والرئيس الإريتري أسياس أفورقي على اتفاقية الجزائر في 8 يونيو عام 2000م، ثم بتوقيع اتفاق سلام شامل بالجزائر في 12 ديسمبر عام 2000م، برعاية منظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ديسمبر عام 2001م، تم تشكيل لجنة مستقلة لترسيم الحدود الإثيوبية الإريترية برئاسة السير أليو لوترباخت، وذلك بموجب هذه الاتفاقية التي نصت على إقامة لجنة محايدة لفصل النزاع الحدودي.

وفي 14 أبريل عام 2002م، أصدرت اللجنة المستقلة حكمها النهائي في النزاع الحدودي تضمن بنوده ضم "مدينة بادمي" للسيادة الإريترية، إلا أن الجانب الإثيوبي أعلن رفضه لحكم اللجنة المستقلة في فبراير 2003م، كما جدد رفضه أيضاً في رسالة إلى الأمين العام للأمم

المتحدة في 19 سبتمبر 2003م، وبهذا لم تستطع الوساطة الإفريقية ولا حكم اللجنة المستقلة أن يضعا حداً للنزاع الحدودي بين البلدين.

ومع استمرار تعنت موقف الحكومة الإثيوبية ورفضها لتنفيذ اتفاقية الجزائر وتطبيق حكم اللجنة المستقلة، طالبت إريتريا أعضاء البعثة الأممية لمغادرة أرضيها، في 7 ديسمبر عام 2005م، وحدد لها مهلة عشرة أيام، وفي 15 من الشهر ذاتها نقلت البعثة بعض أعضائها إلى داخل الحدود الإثيوبية، مطالبة مجلس الأمن الدولي لفض النزاع المؤذن بالخطر بين البلدين، وهكذا استمرت الخلافات بين الجانبين، ولا زالت قوات كثيفة ترابط على جانبي الحدود خاصة في "مثلث بادمي".

وفيما يتعلق بنتائج الحرب وكلفتها الباهظة، فقد تحمل الشعب الإريتري أثقال الحرب وأوزارها أكثر من غيره وظل يعاني من مشاكل سياسية واقتصادية وأمنية معقدة زاد من صعوبتها العزلة الدولية التي ما زالت تتعرض لها إريتريا وتصنيفها كدولة مارقة فقيرة، من قبل بعض الأوساط الدولية، ويرتبط ذلك بسيطرة النظام ذات الحزب الواحد على مقاليد الحكم والنشاط الاقتصادي معاً.

فقد تسببت الحرب خسائر كبيرة في الاقتصاد الإريتري، وبلغت نسبة النمو 0% في العام 1999م، وفقاً لإحصائيات المنظمات الدولية، كما أن الهجوم الإثيوبي على جنوب إريتريا عام 2000م، أسفر عن خسائر في الملكية قدرت بنحو 600 مليون دولار أمريكي، منها خسائر في المواشي بحوالي 225 مليون دولار، وتدمير نحو 55 ألف منزل، كما أعاق الهجوم زراعة المحاصيل في أكثر الأقاليم الإريترية خصوبة وإنتاجاً في القطاع الزراعي، وقد فقدت البلاد جراء ذلك حوالي 62% من محاصيلها.

- **تقييم التقارب الإثيوبي ـ الإريتري.. دوافعه ومغزاه:**

ربما نوافق جميعاً على أساسية منطقية، بأن الأحداث السياسية لا يمكن تقييمها تقييماً شاملاً دون النظر لدوافع الأطراف المعنية وتقييم أسبابها بشكل دقيق، وعليه لا يمكن لنا في الحقيقة فصل هذا التقارب الإثيوبي الإريتري المفاجئ عن التحولات والمتغيرات الجديدة في خارطة السياسة الإقليمية والدولية الراهنة.

وحسب رأي المراقبين، فإن إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أباي أحمد عن استعداده الكامل لإنهاء ملف النزاع الحدودي مع إريتريا، يرتبط أساساً بالتحولات الراهنة التي تشهدها إثيوبيا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، خاصة في ظل الجهود الكبيرة التي يبذلها الدكتور أباي أحمد، منذ توليه مقاليد السلطة في إبريل الماضي، من أجل ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد وإعادة صياغة خارطة التوازنات في السلطة الحاكمة من خلال تخفيف قبضة اثنية "التقراي" على نظام الحكم.

وتلك العوامل الداخلية قد أجبرت القيادة الجديدة على إبداء مرونة كبيرة في سياستها الخارجية، فقد وضح ذلك بجلاء في إعلان رئيس الوزراء المفاجئ بخصوص تسوية ملف النزاع الإثيوبي الإريتري، وتكثيف الجهود السياسية من أجل تطوير العلاقات الثنائية وبناء شراكة اقتصادية حقيقية مع كافة دول القرن الإفريقي، ولعل القيادة الإثيوبية الجديدة تهدف وراء هذه الخطوة المفاجئة –كما يبدو– إلى سحب البساط أمام أي معارضة مستقبلية ترفع السلاح في وجه الحكومة الإثيوبية وتتخذ في دول الجوار منطلقاً لعملياتها العسكرية.

ومن الملاحظ أيضاً أن تطور الموقف الإريتري لم يكن فعلاً أقل مفاجئة وإثارة بخصوص تسوية ملف النزاع الحدودي مع إثيوبيا، وهنا ربما يتساءل البعض حول الدوافع والأسباب الحقيقية وراء الترحيب الكبير للقيادة الإريترية بالمبادرة الإثيوبية وتبادل رسائل سلام فورية.

وهنا يمكننا الرصد والوقوف على الأسباب الكامنة وراء الموقف الإريتري، ومدى ارتباطه الوثيق بالتحولات الراهنة في إثيوبيا، خاصة وأن هذا الموقف المفاجئ، لم يعد يحتاج إلى الكثير من الذكاء السياسي لقراءة أسبابه وتدافعه الحقيقية.

وفي واقع الأمر يرتبط التطور الإيجابي للموقف الإريتري بالوضع الإثيوبي الجديد، وبالأخص تلك التغيرات السياسية والأمنية التي يجريها رئيس الوزراء الإثيوبي لوضع حد من نفوذ الجبهة الشعبية لتحرير التقراي وتخفيف قبضتها على نظام الحكم، وهذا ما يتوافق مع السياسة الإريترية تجاه تلك الأقلية الاثنية ويدفع الرئيس أسياس أفورقي لدعم تحركات أباي أحمد، والتأييد بشدة على تولي قوميات الأورومو والأمهرا لمنصبي رئيس الأركان للقوات المسلحة، ورئيس جهاز الاستخبارات الإثيوبي.

ولعل سبب ذلك لا يخفى على أي قارئ حصيف ملم بطبيعة النزاع الإثيوبي الإريتري، والمكونات الأساسية التي تؤثر في هذا الملف وتحركه من حين لآخر.

ورغم حالة التفاؤل والارتياح العام التي تسود المشهد الإقليمي على خلفيةالتقارب الإثيوبي الإريتري المفاجئ، وبوادر انقشاع الغيمة في الأفق التي يتوقع الكثيرون أن تساهم في تهدئة الأوضاع في المنطقة وطي صفحة قاتمة من النزاع المرير بين دول المنطقة، إلا أن دوائر إقليمية عديدة ما زالت تخشى من انقلاب الرئيس الإريتري على نداء السلام مع إثيوبيا.